البعد الاجتماعي لتباين السياسات الاوروبية تجاه اللاجئين والمهاجرين (2016/2015): بين وحدة الموقف وتعارض الاستجابات.

The Social Dimension of the Divergent European Policies towards Refugees and Migrants (2015-2016): Between the Unity of Position and the Opposing Responses.

توفيق حكيمي

جامعة عنابة، الجزائر، toufik_h3@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2020/03/16 **تاريخ القبول:** 2020/03/28 **تاريخ النشر:** 2020/07/01

ملخص:

تطلعت هذه الورقة للوقوف على أثر المكونات الاجتماعية في بناء التوجهات الشاملة لسياسات الدول الاوروبية في شؤون الهجرة واللجوء، واستهدفت بالتحديد، رصد العوامل الاجتماعية المسؤولة عن حالة التضارب في المواقف والسياسات المنتهجة تجاه المسألتين، وجرى في سياق ذلك، تبويب السياسات الاوروبية في فئتين رئيسيتين استنادا الى مؤشر الاعتدال و/أو التشدد وفحص معالمها الرئيسية. في خطوة لتهيئة العناصر الضرورية لقياس أثر العوامل الاجتماعية في هذا التباين. وقفت هذه الورقة على وجود تناقضات اجتماعية عديدة بين الدول الأوروبية، فتماثل طرفا ثنائيتي شرق أوربا/ سياسة متشددة، وغرب اوربا/سياسة معتدلة. عكس اختلافا في العناصر الاجتماعية السائدة في شرق اوربا وغربها، سيّما تلك المتصلة باختلاف نمط الهوية السائد ومستويات التحرر القيمي وخبرات المجتمع في التعايش مع الوافدين الاجانب والمسلمين منهم بشكل خاص.

الكلمات المفتاحية: *أوربا؛ اللاجئين والمهاجرين؛ العوامل الاجتماعية؛ التشدّد؛ الاعتدال.*

Abstract:

This paper has looked at the impact of social components in building up the comprehensive orientations of European countries' policies in the affairs of immigration and asylum, and specifically aimed at monitoring the social factors responsible for the inconsistency state in the adopted attitudes and policies towards the two issues. It took place in that context that the European policies were classified in two major categories based on the indicator of moderation and / or militancy and examining its main features.This paper has examined the existence of many social contradictions between the European countries, and the inconsistencies in attitudes between Eastern and Western European countries reflected a difference in the prevailing social elements in both sides, especially those related to the difference of the widespread identity pattern, levels of value-liberation, and community experiences in coexistence with expatriate foreigners and Muslims particularly.

Keywords: *Europe; Refugees and Migrants; Social Factors; Militancy; Moderation.*

المؤلف المرسل: توفيق حكيمي، toufik_h3@yahoo.com

مقدمة:

تحيل المراجعة العميقة للمواقف والسياسات الاوروبية التي رافقت ازمة اللجوء الاخيرة (2016/2015) والنقاشات السياسية والثقافية والإعلامية التي صاحبتها؛ الى أهمية مناقشة الفعل السياسي استنادا الى عناصر الهوية والخطاب والقيم المجتمعية والتجارب السابقة، اعتبارا لمكانة هذه العناصر ودورها الحاسم سواء لفهم دوافع السلوك أو غاياته في إطار بيئة سياسية منفتحة كحال أوربا؛ أو بفعل قصور مداخل التفسير التقليدية المستندة الى عناصر البيئة المادية في التحليل.

وإذا كان استحضار التباين الشديد بين ردود الفعل المصاحبة لموجة اللجوء الاولى (1991/1990 القادمة من أوربا الشرقية) وتلك التي صاحبت الموجة الثانية (اللاجئين المنحدرين من دول الشرق الاوسط) يؤكد مسؤولية العناصر الاجتماعية بالنظر الى تماثل الازمتين من الناحية المادية، إلا أن التباين الكبير في المواقف والسياسات الاوروبية بشأن أزمة اللاجئين الاخيرة يفرض البحث عن تباين اجتماعي مواز داخل أوربا الواحدة تفسِّر عناصره ردود الافعال السياسية والاجتماعية والثقافية المتباينة تجاه المسألة.

تأسيسا على ما تقدم، **تبحث هذه الورقة** في تأثير عوامل المثل والهويات والثقافة المجتمعية السائدة والخبرات التاريخية في توجيه المواقف والسلوكات السياسية للدول الاوروبية بشأن أزمة الهجرة واللجوء الأخيرة، **وتتساءل** تحديدا عن أثر المكونات الاجتماعية السابقة في الانقسام الحاصل على صعيد سياسات الدول الاوروبية تجاه مسألة اللجوء، **وبافتراض** البناء الاجتماعي لجميع أوجه النشاط السياسي؛ يعد التمايز في عناصر الهوية والمثل والثقافة المجتمعية السائدة بين بلدان أوربا العوامل المسؤولة أساسا عن واقع الانقسام الذي ميَّز السياسات المنتهجة تجاه مسألة اللجوء الاخيرة.

على ضوء ذلك، تم تقسيم هذه الورقة على النحو التالي: يناقش الجزء الاول أهمية عناصر الهوية والمثل والخطاب والثقافات المجتمعية في تفسير دوافع السلوك السياسي وفهم غاياته كما يجادل بذلك مناصرو المدخل البنائي في التحليل، ويستعرض القسم الثاني المعالم الرئيسية للسياسات المنتهجة من قبل الدول الاوروبية تجاه أزمة اللاجئين الاخيرة (2015-2016)، وجرى في سياق ذلك تبويب السياسات الاوروبية في فئتين استنادا الى مؤشر الاعتدال (أو التشدد) في معالجة الازمة ومن ثم جرت مناقشة معالمهما الرئيسية، وتحاجج هذه الورقة في قسمها الأخير بانعكاس التمايز في جزء من المكونات الاجتماعية بين مختلف الدول الاوروبية في شكل فهم مختلف لمسألة اللاجئين ومن ثم في بناء مواقف وسياسات متباينة حيالها.

1. البناء الاجتماعي للفعل السياسي: مدخل نظري

يقترح التفسير الاجتماعي للظواهر السياسية العودة إلى المكونات الفكرية والقيمية واللغوية لفهم أشكال السلوك السياسي واستجابات مختلف الفواعل، ورغم الانحياز الظاهر لهذا النمط من التحليل نحو الاهتمام بتأثير العناصر غير المادية كاللغة والثقافة والقيم الاجتماعية والمثل، فإنه لا يستبعد دور المظاهر المادية في توجيه الفعل السياسي، ويرى في ذلك بأن فهم المدلول المادي في حد ذاته يجب أن يتم النظر إليه من زوايا قيمية ومعنوية، وعلى أساس هذه الاخيرة يتحدد إدراك وفهم معاني العناصر المادية ومن ثم يتحدد شكل الاستجابة لها.

يتخذ هذا التوجه الفكري من المكونات الاجتماعية منطلقا لفهم وتحليل مظاهر الحياة السياسية المختلفة، وينصرف مدلول المكونات الاجتماعية إلى جملة الظروف والعناصر اللصيقة بالجماعة والمميزة لها، أي إلى تلك العناصر المرتبطة بعلاقات الافراد بعضهم ببعض سواء وقع هذا التفاعل في نطاق الاسرة أو على مستوى أكبر ضمن إطار الدولة الواحدة، فالمكونات الاجتماعية تشمل على هذا النحو مجمل العناصر المرتبطة بالبناء الاجتماعي الداخلي كالقيم الاجتماعية والدينية والثقافية والحضارية والسياسية للأفراد.

تبلور التوجه نحو الاهتمام بمكونات البناء الاجتماعي الداخلي في سياق الموجة المعارضة لهيمنة نمط التفكير المستندإ العوامل الطبيعية (المادية) في تفسير الحياة السياسية الدولية، وقد حملت لواء هذا التوجه النظريات النقدية مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي (رجب 2015، ص.17)، وأعطت النهاية "غير المتوقعة" للحرب الباردة دفعا قويا له تحت مسمى النظرية "البنائية" بشكل خاص، أما اليوم، ففقد استطاع هذا النهج الفكري أن يضمن لنفسه مكانا مهما في حقل العلاقات الدولية كمدخل نظري لا يمكن تجاهله عند محاولة فهم تعقيدات السياسة الدولية.

أ. المقاربة البنائية للفعل السياسي: إطار ومنطلق التحليل

يقع تحت مضلة البنائية –باعتبارها واجهة المداخل النظرية المستندة الى مكونات البناء الاجتماعي لفهم السياسة الدولية- عدد من التوجهات الفكرية المتمايزة في نواحي عديدة، ويظل الارتكاز الى الجانب الابستمولوجي مفيد جدا لاختزال أشكال البنائية المعاصرة في نسختين أساسيتين هما البنائية ما بعد الحداثية (الاوروبية) والبنائية الحداثية (الامريكية الشمالية)، وتتمايز النسختان في طبيعة الاسئلة التي تطرحانها بشأن العلاقات الدولية وصنع السياسة الخارجية، إضافة الى تباين المناهج التي تعتمدانها في الاجابة (Behravesh 2011, p.04).

فالتوجه الأول يقوده أساسا **فريدريك كراتوشفيل** و **تيد هوف**؛ ويركز أساسا على دور "اللغة" و"البناءات اللغوية" و"الخطاب الاجتماعي" في بناء الحقائق الاجتماعية، وقد ضمَّن كراتوشفيل تصوره بشأن محورية عناصر القواعد، واللغة، والخطابات الاجتماعية في بناء الواقع الاجتماعي عمله الشهير "القواعد، المعايير، والقرارات" المنشور عام 1989، وتجسِّد إسهاماته (مع إسهام مفكر آخر هو جون روغي) ما يسمى **بالبنائية الكلية** أو **البنائية الشمولية** ***Holistic constructivism*** وهي أحد أشكال البنائية المعاصرة، وقد استند توجه كراتوشفيل على ثلاثة افتراضات أساسية(Kratochwil 1989, pp.10-12):

1. القواعد والمعايير هي "أدوات إرشادية" تم تصميمها لتبسيط الخيارات وإضفاء "العقلانية" على المواقف التي يصادفها صناع القرار من خلال "رسمها للخطوط" التي يتعين على هؤلاء مراعاتها، بمعنى أن وظيفتها الاساسية تكمن في التقليل من تعقيد حالات الاختيار التي يجد اللاعبون أنفسهم فيها .
2. الفعل الانساني "تحكمه القواعد" (***rule governed***) بصفة عامة، ومن ثم فهو يصير مفهوما على خلفية المعايير التي تتضمنها الاتفاقات والقواعد التي تعطي معنى لكل فعل، لذا يتعين فهم البناء المعياري الذي يستند إليه الفعل كسبيل لتفسير الخيارات وتقييمها، فالمعايير ليست "أدوات إرشادية" فحسب، بل هي أيضا الوسائل التي تسمح للناس بمتابعة الاهداف ومشاركة المعاني والتواصل بين بعضهم البعض.

3. بما أن القواعد والمعايير تؤثر على الاختيارات خلال عملية التفكير، فإنه من الضروري إيلاء اهتمام اكبر بعمليات التداول والتفسير، فنماذج الاختيار المختلفة -وعلى رأسها نموذج الاختيار العقلاني- توفر إسهاما محدودا في فهم إجراءات التفكير التي نستخدمها لمناقشة مظالمنا واحتياجاتنا، فمعقولية، أو عدالة، أو مدى ملاءمة تقييماتنا والمطالبات المصاحبة لها يجب ان تحظى بالأولوية عند أية محاولة لتفسير الفعل السياسي.

من وجهة نظر كراتوشفيل، معظم الحجج في مجال السياسة أو الحقوق لا تتعلق دوما بتحديد النتيجة المحتملة، وإنما تدور حول الأفضليات التي تستحق الأولوية؛ وتلك التي يتعين تغييرها او استبدالها؛ وأي الاحكام تستحق القبول. لذلك يتعين الاهتمام بمصادر وضوابط عمليات التفكير في المقام الأول، أي بالنظر في الطريقة التي تتولى القواعد والمعايير من خلالها التأثير في الاختيارات، وفي الاقرار بأهمية اللغة اليومية في فهم الفعل الانساني(Kratochwil, p.43). سيَّما بالأدوار التي تؤديها اللغة والخطاب في القضايا التي لا يكون لديها حلول مقنعة منطقيا، لهذا يشدد كراتوشفيل على عدم وجود معان للأشياء في حد ذاتها؛ وإنما يتم بالمقابل بناء معاني الاشياء في سياقاتها، وبما أن اللغة (أو التواصل) هي وسيلة سواء لما يتعلق بالعالم أو بالآخرين عند بناء المعنى، فإنه يتعين الانتباه بشكل خاص الى الوظائف المختلفة التي تؤديها(Peltonen 2017, p.14) .

في الجانب الآخر، يشدِّد رواد التوجه الحداثي على دور "الهويات" *"identities"* و"المعايير الاجتماعية" *"social norms"* في توجيه السياسات الخارجية وبناء السياسة الدولية، يتزعم هذا الاتجاه باحثون ذو خلفية وضعية من أمثال الكسندر فيندت، ايمانويل آدلر، نيكولاس أونوف، جون روغي، بيتر كاتزنستاين، ومارثا فاينمور، ورغم تقاسم هؤلاء الباحثين لذات المنطلق الابستيمولوجي إلا أنهم ينقسمون على أنفسهم استنادا الى مستوى التحليل، فأعمال فيندت تقع ضمن المستوى الثالث للتحليل وتسمى بنائيته بـ" **البنائية النسقية**" *Systemic constructivism*، لتركيزها على التفاعلات التي تقع بين الدول على حساب التفاعلات التي تقع داخلها، في حين تجسد أعمال بيتر كاتزنشتاين أبرز مثال عن **بنائية مستوى الوحدة** -*unit level constructivism* لتركيزها على حقل السياسات الداخلية للدول(Behravesh, p.04) .

رغم التشعبات الواقعة تحت مظلة الاتجاه الحداثي، يمكن تركيز أفكار البنائيين الحداثيين في ثلاث عناصر أساسية:

1. أولوية البنيات القيمية والفكرية على البنيات المادية: وتعود جذور هذا الافتراض أولا الى تمسك البنائيين بالفكرة التي مفادها أن أنساق المعاني هي التي تقرر الطريقة التي يتولى من خلالها الفاعلون تفسير محيطهم المادي، وبتعبير فيندت "تكتسب المصادر المادية معنى بالنسبة لأفعال الناس فقط من خلال بنية المعرفة المشتركة المترسِّخة في أذهانهم"(Wendt 1995, p.73)، وتتعلق ثانيا بكيفية تشكيل الهويات الاجتماعية لمصالح وسلوكيات الأفراد، والهوية الاجتماعية التي يشددون عليها يعرفونها بعبارات "فهم الذات في علاقتها بـ"الآخر""، أي أنها بناء اجتماعي يتشكل من خلال العلاقة مع الآخرين(Barnett 1995, p.267).
2. الهويات تشكِّل مصالح وسلوكات الأفراد: يشدد البنائيون الحداثيون على فكرة مفادها أنه لا يمكننا أن نعرف "ماذا نريد" *What we want* ما لم نعرف من نحن *Who we are* (Barnett, p.267)، ومن ثم يتعين التركيز أساسا على فهم الكيفية التي يتم من خلالها بناء

المصالح والاهتمامات على امل ان يقود ذلك الى تفسير أوسع للظواهر الدولية التي يتجاهلها العقلانيون أو يسيؤون فهمها.

3. البناء المشترك للفواعل والبنيات: يشدد البنائيون على الطريقة التي تحدد من خلالها البنيات القيمية والفكرية معنى وهوية الفاعل ونماذج النشاط الاقتصادي، السياسي، والثقافي المناسب الذي ينشغل به هؤلاء الأفراد، لكن على الرغم من القوة التأسيسية المعتبرة التي يمنحونها لهذه البنيات، إلا ان البنائيين يعتبرونها غير مستقلة عن الممارسات المعرفية للفواعل الاجتماعية.

يتوقف فهم التحليل البنائي لسلوك الجماعة او الدولة تجاه محيطها الخارجي على استيعاب التمييز بين معنيي الممارسة والفعل، ففي حقل السياسة الخارجية يميز البنائيون بين السياسة الخارجية كـ**"ممارسة"** *As a practice*، والسياسة الخارجية كـ**"فعل"** *As action*؛ فالمفهوم الاول "السياسة الخارجية القائمة على الممارسة" يميل للإشارة الى الممارسة "كنشاطات غير واعية او آلية راسخة في الاعمال الروتينية المنخرط فيها" (Flockhart 2012, p.89).

وفي المقابل، يتضمن مفهوم "السياسة الخارجية المستندة الى الفعل"السلوك الذي يكون مقصودا ... ومتعلقا بهدف معين (Flockhart, p.89)، ويتم تنفيذ هذا الشكل من السياسة الخارجية في الاساس من خلال قرارات السياسة الخارجية الهادفة الى حل مشكلة ما أو لإدخال نمط جديد من التفكير، غير أن الاهتمام الاكبر للبنائيين اتَّجه أساسا إلى الدور الذي تؤديه الممارسات الروتينية للسياسة الخارجية، وتنبع هذه الاهمية من دور الممارسة في إظهار الحقائق الاجتماعية وجعلها حقائق مألوفة، ومن ثم ضمان وجودها المستقل عن الفاعلين الذي قاموا في الاول ببنائها(حشاني 2017، ص.ص. 177-178).

تحمل هذه الفكرة بالنسبة للبنائيين أهمية بالغة لفهم السياسة الدولية بشكل عام، فالممارسة على هذا النحو، هي ما يجعل المؤسسات (التي هي حقائق اجتماعية) حقائق راسخة، وينطبق الامر على مؤسسات المساعدة الذاتية *Self-help* أو التعاون أو النزاع، فهي في الاصل نتاج إدراكات إجتماعية، وهي نقطة اساسية في الخلاف مع الواقعية والليبرالية اللتان تنظران اليها كردود افعال على طبيعة السياسة الدولية.

في هذا الإطار، قدم الكسندر فيندت معادلته الشهيرة لتفسير الدوافع الكامنة خلف سلوك الفاعل، مبرزا عمق التأثير الذي تمارسه الهوية في تحديد مصالح الدولة او الجماعة ومن ثم في تقرير نمط السلوك تجاه الاخرين على النحو التالي(Wendt 2003, p.231) :

الرغبة (المصلحة) + المعتقد(الهوية) = الفعل.

desire + belief = action

يعتقد فيندت بانتفاء قوة الهوية الدافعة في حال عدم وجود مصلحة، فالهوية في المعادلة السابقة تنتمي الى جانب المعتقد، في حين تنتمي المصالح الى جانب الرغبة، وعلى هذا الاساس يكون للهوية دوما افتراضات ضمنية في تفسير المصلحة والعكس بالعكس، رغم أن فيندت يرى ان المصالح تفترض مسبقا وجود الهويات، لأن الفاعل ليس بمقدوره تحديد ما يريد حتى يعرف من يكون، وتقف هذه الفكرة في تعارض مع افتراضات العقلانية المرتكزة على المصالح(Wendt, p.231) .

في هذه الورقة، يشير الفعل في معادلة فيندت السابقة الى المواقف وردود الافعال التي أبدتها الدول الاوروبية تجاه معضلة اللجوء الأخيرة، وبالاستناد الى الاطار النظري أعلاه، تُعبِّر المواقف والسياسات المنتهجة عن هوية المجتمعات الاوروبية وتصورها لمصالحها، ومن ثم فهي تعكس طبيعة فهم أو إدراك المجتمعات الاوروبية لمضامين اللجوء واللاجئين (تهديد، مكسب، غزو..)، غير أن تباين استجابات دول أوربا تجاه المسألة، يستدعي البحث في جزئيات التباين ضمن الانساق الاجتماعية الاوروبية لتفسير المواقف والسياسات المختلفة.

2. أوربا وأزمة اللجوء (2015-2016): تجليات الأزمة وأشكال الاستجابة:

بموجب نظام اللجوء الاوروبي المشترك(CEAS)، المستند بدوره الى إتفاقات **دبلن** الثلاث، تقع مسؤولية التكفل باللاجئين ومعالجة طلباتهم على عاتق أول دولة أوربية تطؤها قدما اللاجئ (ستافروبولو 2006، ص.08)، ويعني هذا من الناحية العملية أن الدول الواقعة على الحدود الخارجية لفضاء شنغن وللاتحاد الأوروبي، كايطاليا واليونان والمجر، هي التي تتحمل الضغط الناجم عن توافد المهاجرين واللاجئين.

بدلا من التأكيد على الاستجابة المشتركة والتضامن بين الدول الأعضاء، أبانت الازمة الاخيرة عن حالة من التشرذم وغياب الانسجام بين مواقف الدول الاعضاء، وجاءت استجابات الدول الاوروبية متباينة بفعل عوامل عديدة على رأسها اختلاف تجليات الازمة بينها وتباين حدة المشاحنات السياسية الداخلية من دولة الى أخرى، ومع ذلك يسمح هذا التباين بتمييز نهجين متعارضين سلكتهما الدول الاوروبية في تعاملهما مع اللاجئين والمهاجرين خلال الازمة؛ نهج طبعَهُ الاعتدال والقبول النسبي لطالبي اللجوء لاعتبارات إنسانية في الظاهر؛ وآخر دفاعي متشدد يرفض قبول اللاجئين لاعتبارات أمنية وثقافية وعنصرية.

أ. رفض القبول ومعاداة اللاجئين: موقف دول مجموعة "فيشيغراد":

يجسِّد موقف دول مجموعة "فيشيغراد" *Visegrád Group* (المجر، بولندا، تشيكيا، سلوفاكيا) مثالا عن المواقف والسياسات الدفاعية والمتشددة التي تبنتها الدول الاوروبية خلال أزمة الهجرة واللجوء الأخيرة، فزيادة على رفض استقبال اللاجئين على أراضيها، شكلت هذه الدول جبهة موحدة لمعارضة خطط المجلس الاوروبي لتوزيع اللاجئين وقدمت طعنها لمحكمة العدل الاوروبية، وحدث كل ذلك بالتوازي مع توظيف حكوماتها لخطاب سياسي يميني معادي للإسلام والمسلمين.

شهدت أراضي المجر بشكل خاص تدفقا ضخما للاجئين والمهاجرين في ذروة أزمة الهجرة واللجوء عامي 2015 و 2016(Ivanova 2017,p. 167)، ويعود ذلك أساسا لموقعها الجغرافي على الحدود الخارجية للاتحاد الاوروبي ولفضاء شنغن ولتماسها مع صربيا- دولة العبور الرئيسية في غرب البلقان، وتشير الاحصاءات الرسمية الى عبور نحو 391384 مهاجرا وطالب لجوء بنهاية عام 2015 (Goździak & Márton 2018, p.133)، ينحدر معظم هؤلاء من بلدان الشرق الاوسط التي تشهد اضطرابا سياسيا وأمنيا كسوريا وأفغانستان والعراق وباكستان إضافة الى كوسوفو(Nagy 2016, p.1037).

طُبِع نهج الحكومة المجرية خلال الأزمة بالتشدُد والتصّلُب، وتضرب استجابتها مثالا عمليا عن فلسفة اليمين الاوروبي المعادية للأجانب سيّما المسلمين منهم، فخلال مختلف مراحل تفاقم الازمة فضَّلت الحكومة المجرية التي يقودها حزب فيديس Fidesz اليميني وزعيمه فيكتور أوربان Viktor Orbán المعالجة الامنية لوقف تدفق اللاجئين وصَدِّهم، فبادرت بإغلاق طريق البلقان البري الذي يمثل بوابة الدخول إلى الاتحاد

الاوروبي من جهة البلقان، وقامت بتشييد سياجا من الاسلاك الشائكة على امتداد 200 كيلومتر من الحدود مع كرواتيا وصربيا، واعتمدت قوانين تجعل من شبه المستحيل على اللاجئين الذين يصلون المجر عبر صربيا أن يطلبوا اللجوء فيها (منظمة العفو الدولية 2016،ص.51).

طُلِب من دول مجموعة فيشغراد، بموجب الخطة الاوروبية لتوزيع اللاجئين التي أقرها المجلس الاوروبي منتصف عام 2015، إيواء نحو 10 آلاف شخص في إطار حصص إعادة توزيع 120 الف مهاجر وصل الى اليونان وإيطاليا، صوتت المجر و سلوفاكيا وتشيكيا ورومانيا ضد الخطة، ودعا فيكتور أوربان، رئيس وزراء المجر، إلى إجراء إستفتاء سئل فيه المجريون "هل تريد أن يكون الاتحاد الأوروبي قادرا على فرض إعادة توطين إلزامية لمواطنين غير مجريين في المجر من دون أخذ موافقة الجمعية الوطنية فيها؟"(Gessler 2017, p.86)، صوتت الأغلبية الساحقة من المجريين (98 في المائة) ضد قبول حصة اللاجئين، لكن نسبة المشاركة في الاستفتاء (44 في المائة) كانت اقل من النسبة المطلوبة لجعل الاستفتاء ساري المفعول بموجب القانون المجري (Gessler, p.90)، ومع ذلك أعتبر أوربان نتيجته دعما اجتماعيا وانتصارا لسياسته (Goździak & Márton, p.134).

في سياق مواز، سخرت الحكومة المجرية الخطاب السياسي والإعلامي بشكل ممنهج لإذكاء الخوف وتقويض تعاطف المجريين مع اللاجئين أثناء الأزمة، ولتعبئة الجماهير وحثهم على رفض خطة التوطين الاوروبية؛ حثت حكومة أوربان الناخبين على الدفاع عن القيم المسيحية والهوية الوطنية المجرية وتحصين المجر من التحول الى أرض خصبة للإرهاب، وانشغلت وسائل الاعلام الموالية للحكومة خلال الازمة بالتخويف من "طمس الهوية المجرية" بفعل كثرة إنجاب النساء المسلمات للأطفال.

لم تختلف استجابة بولندا تجاه الازمة عن نهج المجر وعضوي مجموعة فيشيغراد الآخرين، فقد أثارت الخطة الاوروبية لإعادة توزيع 7082 لاجئ في بولندا موجة من السخط والاستنكار الرسمي والجماهيري، وزيادة على رفض الخطة، أظهر الساسة البولنديون عداءا واضحا للمهاجرين لاعتبارات دينية وثقافية وتاريخية، وقد استغلت بعض الاطراف السياسية البولندية البارزة، وعلى رأسها حزب القانون والعدالة (KORWiN) المحافظ وحركة Kukiz.15 اليمينية المظاهر السلبية التي صاحبت تدفق اللاجئين في أماكن أخرى لنشر آرائها العنصرية والمعادية للاجئين المسلمين، وعلى سبيل المثال، في أعقاب الهجمات الارهابية في بروكسل، والاعتداءات المزعومة على النساء في احتفالات رأس السنة في كولونيا، صرح رئيس الوزراء البولندي بالقول: "طالما كان الحال (هكذا) لا أرى أي امكانية لقبول أي لاجئ في بولندا" (Piłat & Potkańska 2017, p.07).

وقفت دراسة رائدة للبولندية إلزبيتا كوزياك والمجري بيتر ميرتون على كيفية استخدام المناقشات العامة حول الدين والجنس والثقافة لدعم موقفي المجر وبولندا المناهض للّاجئين، واستنادا لمراجعة واسعة للتصريحات والمقالات المنشورة في المجلات و الجرائد ومواقع التواصل الاجتماعي المجرية والبولندية بين عامي 2016 و2017، أظهرت الدراسة الاساليب التي دأبت عليها وسائل الاعلام المحافظة والقريبة من حزب فيديس على تشبيه تدفق اللاجئين بما حدث في عهد العثمانيين حينما وقفت المجر تدافع عن المسيحية في وجه "الجحافل الاسلامية"، أبعد من ذلك حث لازلو سايمون وزير خارجية المجر الاسبق على إنجاب مزيد من الاطفال

لتجاوز الاثار الثقافية للهجرة الجماعية وعلى رأسها " النصر الوشيك للأحزاب الإسلامية الذي يفرض تعدد الزوجات وتدمير ما تبقى من الثقافة الأوروبية"، وجاء في هذه الدراسة:

> "...أسفرت الروايات المعادية للمهاجرين، التي تغذيها الحكومتان والصحافة اليمينية، عن شيء يشبه رهاب الإسلام بدون المسلمين، وبدلاً من تصوير الأشخاص الذين يصلون إلى الحدود الجنوبية لأوروبا بوصفهم لاجئين يبحثون عن الأمان، وصفت تلك الهجرة بعبارات مثل "الغارة" و"الفتح" و"الاختراق". وغالبًا ما تضمنت تلك الروايات أن المسلمين سوف يحاربون أوروبا ليس فقط مع الإرهاب، بل من رحم نساءهم، الذين سيحملون ما يكفي من الأطفال لتجاوز عدد السكان الأصليين البولنديين والهنغاريين"(Goździak & Márton, p.125).

بحلول شهر جوان 2017، تمت إعادة توطين ما يقرب من 21 ألف لاجئ وفقا للخطة التي أقرها المجلس الاوروبي، استقبلت دول مجموعة فيشيغراد مجتمعة 28 لاجئا فقط (12 لاجئا في المجر و16 في سلوفاكيا بينما رفضت بولندا وتشيكيا استقبال أي لاجئ)(European Commission 2017, p.03)، وتعكس استطلاعات الرأي التي أجريت في دول المجموعة مستوى عال من التأييد الجماهيري للسياسات الرافضة لقبول اللاجئين المسلمين، فحسب استطلاع أجراه معهد **بيو للأبحاث** صيف عام 2016، عبّر 76% من المجريين و71% من البولنديين عن قناعتهم بأن قدوم اللاجئين يقوي فرص حدوث أعمال إرهابية في بلدهم، كما عبر 72% من المجريين و 66% من البولنديين عن نظرتهم السلبية تجاه المسلمين بشكل عام وهي النسب الاعلى بين البلدان الاوروبية(Pew Research Center 2016, pp.03-04).

ب. جهود القبول بين الترحيب والإنتقاء: حالتي ألمانيا وبلجيكا

على النقيض من موقف دول مجموعة فيشيغراد؛ جاءت استجابات دول اوربا الغربية تجاه أزمة اللاجئين معتدلة في عمومها وتراوحت ما بين الترحيب باللاجئين والقبول الانتقائي، فقد بذلت ألمانيا والسويد والنمسا والبرتغال مساع حثيثة لاستقبال اللاجئين و ومساعدتهم على الاندماج، بينما اتسمت مواقف بريطانيا والدنمارك وفرنسا وايطاليا وبلجيكا بالاستجابة المقيدة وانتقاء اللاجئين، وعلى هذا الاساس، من الممكن اختزال استجابات دول غرب أوربا تجاه الازمة في السياستين الالمانية والبلجيكية مع ان كلتاهما تناضلان من أجل مجتمع متعدد الثقافات.

فألمانيا ظلت منذ ثمانينات القرن الماضي مقصدا رئيسيا لطالبي اللجوء، ففي عام 1980 تخطى عدد طلبات اللجوء المائة الف طلب للمرة الاولى، وارتفع الرقم الى 440 الف طلب عام 1994 (Oltmer 2016, p.28)، وفي الفترة مابين 1985-1999 ثم ما بين 2012-2016 كانت ألمانيا في طليعة الدول الاوروبية المستقبلة لطلبات اللجوء(pewresearch 2016)، وفي الازمة الاخيرة؛ ورغم كونها لا تعد منفذا بريا أو بحريا لدخول اللاجئين إلى الاتحاد الاوروبي؛ سجّلت ألمانيا نحو 476 ألف طلب لجوء جديد بحلول نهاية عام 2015؛ (Juran 2017, p.150) ويعادل هذا الرقم نحو 35% من مجموع طلبات اللجوء على الصعيد الاوروبي في ذلك العام(Trauner1 & Turton 2017, p.34)، ويرجع سبب ذلك الى قرار الحكومة الالمانية في أوت 2015-كرد فعل على تشرذم مواقف الدول الاوروبية ولدوافع إنسانية؛ تعليق العمل باتفاقية دبلن والسماح بتسجيل طالبي اللجوء في المانيا.

جسَّدت "**ثقافة الترحيب**" الالمانية *Willkommenskultur* النموذج الابرز على الصعيد الاوروبي في الاعتدال والانفتاح تجاه اللاجئين، فقد انخرطت جل الاحزاب السياسية الرئيسية والنقابات العمالية والشركات الكبرى ووسائل الاعلام في حملة الترحيب باللاجئين، وانكشفت أبرز مظاهر الترحيب في محطات القطار ومراكز النقل في جنوب البلاد (سيَّما في ميونيخ) حيث تم التقاط صور المتطوعين وهم يرحبون ترحيبا حارا باللاجئين ويقدمون لهم يد المساعدة، ناهيك عن تخصيص الصحف الالمانية لملاحق باللغة العربية لتخفيف الشعور بالعزلة لدى الوافدين الجدد(Hamann & Karakayali 2016, p.75).

ورغم ان مصطلح "ثقافة الترحيب" إلتصق بنهج المانيا (و بدرجة أقل النمسا) في التعامل مع أزمة اللاجئين الأخيرة، الا أنه ظل جزءا من الخطاب الرسمي بشأن سياستي "الهجرة" و"الاندماج" منذ عام 2010 بشكل خاص، وخلال هذه الازمة، أصبحت "ثقافة الترحيب" حجر الاساس في المقاربة الالمانية تجاه اللاجئين ونقطة توافق بين الحكومة والاطراف المجتمعية الفاعلية في المانيا في ذات الوقت بما في ذلك رواد الاعمال، وعلى سبيل المثال، أكد الرئيس التنفيذي لشركة السيارات الألمانية دايملر بنز، ديتر زيتشه Dieter Zetsche، علنًا أن "اللاجئين ... [يمكن ان يكونوا] أساس المعجزة الاقتصادية الألمانية القادمة" (Trauner1 & Turton, p.36-37).

في الجانب الآخر، جاءت استجابة الحكومة البلجيكية لأزمة اللاجئين مزدوجة ومتناقضة، وقد وصف وزير الدولة لشؤون الهجرة واللجوء وقت الأزمة ثيو فرانكن Theo Francken سياسة بلجيكا تجاه طالبي اللجوء بأنها سياسة "صارمة لكنها عادلة، وليست لطيفة جدا"(Puschmann et. al 2019, p. 26)، وفي الوقت الذي تبنى فرانكن خطابا صارما ومتشددا تجاه اللاجئين، أظهرت الإحصاءات الصادرة عن مكتب الهجرة البلجيكي إيجابية نهج بروكسل خلال الازمة؛ فقد تضاعف عدد طلبات اللجوء في بلجيكا ست مرات بين عامي 2014 و2016، ويعني هذا أن سياسة اللجوء والهجرة الفعلية تناقض الطريقة التي يسوقها وزير الهجرة عنها.

يعكس التناقض بين السياسة المعلنة من قبل فرانكن وسياسة الهجرة والاندماج الفعلية رؤيتا اليمين واليسار في بلجيكا لنمط الاستجابة الملائم، فوزير الهجرة ثيو فرانكن، القومي اليميني، معارض لسياسة الحدود المفتوحة في أوربا ومؤيد لفكرة إنشاء مراكز لجوء خارجها، وقد اشرف على اطلاق حملات على مواقع التواصل الاجتماعي موجهة نحو العراقيين لثنيهم عن القدوم الى بلجيكا، واستهدفت في المقابل استقبال المسيحيين من حلب السورية بشكل خاص، ووقعت خلال عهدته بعض الحوادث غير الانسانية كإعادة اللاجئين الرافضين لتقديم طلبات لجوئهم في بلجيكا الى بلدانهم الاصلية.

شكَّل اللاجئون الراغبون في الوصول الى بريطانيا عبر بلجيكا تحد حقيقي لسياسة الهجرة البلجيكية، ففي الوقت الذي كانت تريد فيه السلطات من هؤلاء تقديم طلبات لجوئهم، رفضت هذه المجموعات سعيا لتقديم طلباتها بعد الوصول الى بريطانيا رغم افتقارها للوضع القانوني في بلجيكا، وقد تسببت اعادة بعض من هؤلاء الى السودان في حدوث أزمة سياسية في بلجيكا، وشكل توقيع الحكومة البلجيكية على "الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة" في ديسمبر 2018 ضربة قاسية للتيارات المناوئة للاجئين (Puschmann et. al, p. 28).

3. الأصول الاجتماعية لتباين المواقف بشأن اللاجئين والمهاجرين:

يتيح الاستناد الى البعد الاجتماعي كمدخل لتفسير التباين الحاصل في مواقف وسياسات الدول الاوروبية تجاه أزمة الهجرة واللجوء مجالا واسعا للوقوف على كيفية استخدام التصورات المجتمعية السائدة بشأن مسائل الهوية والثقافة والدين والجنس في بناء ودعم السياسات الرسمية تجاه الأزمة، وعلى هذا النحو؛ جاءت استجابات المعسكر المناهض للّاجئين، تماما كما حصل مع الدول المعتدلة، لِتُأَكِّد على الترابط القوي بين نمط الهوية والثقافة المجتمعية السائدين والتجارب السابقة ونوعية الاستجابة، وفي نهاية المطاف، عكست الاستجابات الرسمية المتباينة تباينا مشابها في طبيعة وكثافة المؤثرات الاجتماعية التي أفضت بدورها إلى بناء تصورات مختلفة حول اللاجئين بين الدول الاوروبية.

ففي سياق هذا التفسير، أظهر التكامل بين المواقف والتصورات الاجتماعية والسياسات الرسمية التي تم استعراضها سابقا حجم التباين في تصورات المجتمعات الاوروبية لمسألتي اللجوء والهجرة بين الشرق والغرب، فتصور التهديد بشكل خاص كان عنصرا أساسياً في تحديد المواقف تجاه المهاجرين واللاجئين وفي ردود الافعال الرسمية تجاه المسألة في شرق أوربا بشكل خاص، وتنسجم هذه المواقف والاستجابات المترتبة عنها مع افتراضات نظرية الصراع الواقعي للجماعة **(RGCT)** إلى حد كبير، حيث يلعب إدراك التهديد الحقيقي أو المتصور الذي تشكله مجموعة خارجية أخرى - سواء كان هذا التهديد مادي (المزاحمة على الوظائف والرعاية الصحية والاجتماعية، العنف والجرائم...) أو رمزي (تهديد قيم المجموعة وخصوصياتها)- بالنسبة لهذه المجموعة عاملا مهما لتفسير السياسات الدفاعية المتشددة التي تبنتها هذه الدول تجاه اللاجئين والمهاجرين خلال الازمة الاخيرة(Khan 2007, p726).

في الجانب الآخر، وبدلاً من مناقشة مسألتي اللاجئين والمهاجرين كتهديد أمني أو رمزي، امتزجت الاعتبارات الانسانية مع قيم اللبرالية العالمية في غرب اوربا بنسب متفاوتة. مشكلة مناخا إجتماعيا وسياسيا منفتحا على الوافدين الجدد، وبرزت أعلى مظاهر التعاطف والشعور بالمسؤولية الاخلاقية تجاه هؤلاء في السويد وألمانيا، أبعد من ذلك، مارست هاتان الدولتان ضغطا سياسيا على الدول الاخرى أعضاء الاتحاد لقبول المزيد من اللاجئين، في الوقت الذي بررت فيه دول اخرى كالبرتغال وإسبانيا ولاتفيا وإستونيا وليتوانيا مواقفها المعتدلة بواجب التضامن بين دول الاتحاد(Makarychev 2018, p.750).

يحيلنا التفسير الاجتماعي لرغبة أوربا الشرقية الضعيفة أو المنعدمة في قبول اللاجئين مقارنة بعموم الدول الاوروبية الأخرى الى النظر في عوامل متعددة؛ فتجربة هذه الدول مع التعدد الثقافي والإثني مازالت ضعيفة (شتايغمان، ايكاردت، وفيرنر 2016،ص.68)، كما أن الطريقة التي يرتبط من خلالها الافراد بالدولة في شرق أوربا، وفي الدنمارك أيضا، تُعزِّز الشعور بالقلق المجتمعي على مصير هوياتها الإثنية المتميزة، بينما تسود في غرب اوربا مجتمعات متعددة الثقافات نسبيا(Constant & Zimmermann 2013, p.09)، كما لا يشكل المهاجرون واللاجئون ظاهرة جديدة لدى هذه المجتمعات، وقد أفضت هذه العوامل الى تشكيل تصورات اجتماعية مختلفة تجاه مسألة مشتركة، وبالتكامل مع البيئة الديمقراطية السائدة، هناك دوما مساحة واسعة لتأثير العوامل الاجتماعية في المواقف والسياسات الرسمية.

1. إختلاف نمط الهوية السائد:

تؤثر مسألة الهوية في شرق أوربا كما في غربها في السياسة المنتهجة تجاه اللاجئين والمهاجرين، لكن نوعية الاستجابة ارتبطت بشكل كبير بنمط الهوية السائد في كل دولة، ففي شرق أوربا، أدى التحرر من سيطرة النظم الشيوعية الى إعادة إنبعاث "الدولة القومية"، ويتم النظر هناك الى مسألة الهوية في النقاشات العامة باعتبارها السمات التي يشترك فيها المواطنون مع بعضهم البعض وتميّزهم عن الأمم الأخرى،ومن ثم تصبح الهوية الوطنية ذات مغزى فقط من خلال التناقض مع الآخرين، وعلى أساس هذا التقسيم، لا يشعر المواطنون المجريون والبولنديون والتشيكيون بالواجب تجاه غير مواطني بلدانهم، وهو الشعور السائد في الدنمارك أيضا، حيث أسهم الاحساس العميق بالهوية الوطنية والمقترن بالتجانس الثقافي والإثني في تكوين ما يشبه "عقلية القبيلة" لدى الدنماركيين(Brennen 2017 , p.44).

في المقابل، يسود اهتمام أقل بمسائل الدين والعرق ومكان الميلاد في عموم دول غرب اوربا عند إثارة مسألة الهوية، وقطعت كثير من هذه الدول، كبريطانيا وألمانيا والسويد، أشواطا كبيرة في تعريف نفسها كمجتمعات متعددة الثقافات، أي من خلال تبني "حدودا مفتوحة" للهوية الوطنية بدلا من تقييدها بمقومات الاصل واللغة والدم، وفي السويد بشكل خاص، حيث لا يوجد شعور تقليدي بالقومية، أظهر 79 % من المستجوبين في استطلاع لمركز بيو للأبحاث (2016) أن الولادة في البلاد ليست مهمة لتجعلك سويديا حقيقيا (Brennen, p.44)، وينسجم هذا التصور مع السياسة الشاملة المتعلقة باللاجئين وباندماجهم إجتماعيا.

2. فوارق الخبرة وتباين التجارب المجتمعية:

يعد التواصل الايجابي مع المجموعات الخارجية عاملا مهما في تقليص مشاعر القلق والتصورات السلبية لدى الجماعة، وقد أثبتت دراستان منفصلتان أجريتا في أستراليا والنمسا عامي 2013 و 2016 صحة هذا الافتراض، فالمجتمعات التي أحتضنت اللاجئين في مرحلة سابقة، ومن ثم كانت احتمالات تفاعل أفراد هذه المجتمعات مع اللّاجئين كبيرة، أظهرت ميولات أقل نحو دعم الحركات اليمينية المناهضة للاجئين، وأكثر ميلا للتعبير عن نظرة إيجابية أو مختلطة تجاه اللاجئين(Hynie 2018, p.270).

على هذا النحو، أفرزت الخبرات الاجتماعية غير المتكافئة بين الدول الاوروبية في التعايش مع المهاجرين واللاجئين تصورات وردود أفعال غير متجانسة، ففي أوربا الغربية بشكل عام، لا تشكل المجموعات الخارجية ظاهرة جديدة بالنسبة لمجتمعاتها، ففي سنوات الخمسينات والستينات استقدمت هذه الدول عشرات الآلاف من الاجانب بما في ذلك من دول الشرق الاوسط للعمل فيها فيما عرف حينها بـ"العمال الضيوف"، وقد فضلت نسبة كبيرة من هؤلاء الاستقرار النهائي في تلك الدول مع عائلاتها، وأسهم ذلك في إقامة روابط اجتماعية وثقافية جديدة، وأصبح تواجدهم مألوفا داخل المجتمعات الاوروبية.

على النقيض من ذلك، ظلت دول اوربا الشرقية حتى وقت قريب دولا مصدرة للمهاجرين، فعقب إنضمام دول مجموعة فيشيغراد إلى الاتحاد الاوروبي عام 2004، عبر نحو نصف مليون مجري ونصف مليون بولندي الى أوربا الغربية بحثا عن ظروف حياة أفضل(Goździak & Márton, p.132)، ومن ثم شكل تدفق اللاجئين والمهاجرين ظاهرة جديدة بالنسبة لدول أوربا الشرقية، حيث تفتقد مجتمعات هذه الدول لتجارب التعايش مع اللاجئين سِيَّما المسلمين منهم، تقول أنيسكا زيلونكا Agnieszka Zielonk؛ الباحثة النفسانية البولندية: "إن الوضع الذي يواجهه البولنديون الآن، أي إمكانية استضافة اللاجئين غير المسيحيين، هو جديد،

وبالتالي فهم لا يعرفون كيف يتصرفون"(Goździak & Márton, p.141)، هذا الواقع، مدعوما بانتشار الخطاب المعادي للمسلمين، ساهم بشكل كبير في توجيه المواقف الاجتماعية والسياسية تجاه اللاجئين المسلمين بشكل خاص.

3. التباين في مستوى التحرر القيمي:

يسهم الوقوف على التمايزات الموجودة على مستوى القيم السياسية والثقافية والدينية بين الدول الاوروبية في تفسير تباين تصوراتها ومواقفها بشأن اللاجئين والمهاجرين، وبشكل عام، تظل درجة التحرر من القيم التقليدية عاملا حاسما في تحديد الموقف من "الآخر"، وقد أظهرت دراسات عديدة أن المجموعات الاكثر خضوعا للقيم التقليدية، كالدين والهوية اللغوية أو الإثنية، تبالغ في تقدير التشابه بين أعضائها، وتبالغ في ذات الوقت في تصور الاختلاف مع الآخرين(المطيري 2017)، ومن ثم فهي أكثر نزوعا للانغلاق على الذات قياسا بالمجتمعات التي تسود فيها قيم تقدمية لبرالية.

ينسجم التفسير السابق مع حالة الدول المناهضة والمعتدلة على حد سواء فيما يخص مسألة اللجوء، فدول شرق أوربا لا تتوافر على قيم ديمقراطية راسخة، كما أنها تفتقد الى تجارب تنوير حقيقية، وتستحضر فيها القيم التقليدية المحافظة على نحو بارز، وهو ما يبدو اليوم على الأقل في أمرين؛ مسيحيتها التي ما زال يطبعها الطابع القومي المُعادي للسامية وللإسلام، وسطوة الأفكار اليمينية عليها(بوطيب 2016، ص.ص.64-65)، ناهيك عن معارضة مجتمعاتها- بدعم من الكنيسة الكاثوليكية كما هو الحال في بولندا والمجر- للقوانين التقدمية التي تجرم العنف الأسري، والقيود المفروضة على حق المرأة في الاجهاض والتحرر النسائي(Goździak & Márton, pp.137-138).

بخلاف ذلك؛ تغيب القيم التقليدية والمحافظة عن واجهة التأثير في المواقف الاجتماعية والسياسية في مجتمعات غرب وشمال أوربا على نحو متفاوت، فالقيم اللبرالية السائدة لا تعلق أهمية خاصة على العضوية في أي فئة اجتماعية، بما في ذلك تلك القائمة على أسس الدين أو العرق، وقد اسهمت عوامل التعددية الثقافية والطبيعة العلمانية لمجتمعاتها في غياب النظر الى المسيحية او اللغة أو مكان الميلاد كشروط مهمة للاندماج ومن ثم لرفض اللاجئين العرب والمسلمين، ويظهر ذلك بشكل جلي في السويد حيث تستخدم المثل الثقافية التي تقوم عليها "دولة الرفاه" لتبرير السياسات المعتدلة تجاه اللاجئين(Brennen, p.44)، أما في ألمانيا، وبسبب ماضيها المظلم، فيشكل الدفاع عن اللبرالية العالمية والتعددية الثقافية قيم اجتماعية وسياسية راسخة في البلد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وجاء تبني "سياسة الترحيب" لإعلاء هذه القيم (بوطيب، ص.66).

خاتمة:

توفر المواقف وردود الافعال التي صاحبت أزمة اللاجئين والمهاجرين الاخيرة إطارا مثاليا للوقوف على أثر التمايز الاجتماعي القائم بين الدول الاوروبية في حالة التعارض التي لازمت استجاباتها لتلك الأزمة، فقد أسهمت السياقات الاجتماعية المتباينة وبشكل كبير-على النحو الذي يتماشى مع تأكيد دعاة البناء الاجتماعي للفعل السياسي- في خلق مناخ ساعد تلك الازمة على تقسيم أوربا على الصعيدين الرسمي والجماهيري.

عمليا، أفرز التدفق الهائل للاجئين والذي بلغ ذروته صيف 2015، ردود افعال متفرّدة من قبل الدول الواقعة على الحدود الخارجية للاتحاد الاوروبي ولفضاء شنغن بشكل خاص، وقد شكل قرار المجر بغلق حدوده الجنوبية في وجه اللاجئين؛ وتشديد اجراءات القبول في الدنمارك ودول أخرى؛ وتخندق دول مجموعة فيشيغراد ضد نظام اللجوء الاوروبي المشترك وتوزيع اللاجئين المظاهر الرئيسة للمواقف الدفاعية والمتشددة، وفي مقابل ذلك، تبنت الدول الاوروبية الأخرى، سيَّما تلك الواقعة في غرب وشمال القارة، مواقف وإجراءات ايجابية في عمومها وتنوعت ما بين الترحيب بالوافدين الجدد كما هو الحال في ألمانيا والسويد، أو في التخفيف من حدة الضغط الذي تعانيه دول اخرى مثلما يمليه واجب التضامن بين أعضاء الاتحاد كما هو الحال بالنسبة لاسبانيا والبرتغال ودول البلطيق.

تطابقا مع فرضية الفوارق المجتمعية البينية، اقترن التعارض بين الاستجابات الرسمية للدول الاوروبية بتعارض مشابه في نوعية التصور المجتمعي السائد بشأن اللاجئين والمهاجرين، فقد أفرزت الأزمة بيئة اجتماعية رافضة ومعبرة عن مواقفها السلبية تجاه الوافدين الجدد في شرق أوربا ودول أخرى كالدنمارك، ومردُّ ذلك هيمنة فكرة "الهوية الوطنية" والشعور الراسخ بشأن التجانس الإثني والثقافي والديني لدى هذه المجتمعات، وقد تنامى أثر ذلك بشكل أكبر حينما تم استحضار صورة "الآخر"-المسلم الأبوي المهدد لأمن وقيم المجتمع- في المخيلة الاجتماعية، ناهيك عن إفتقاد مجتمعات هذه الدول لخبرة التعايش مع المسلمين على أراضيها، وقد وجدت هذه التصورات طريقها للتجسيد من خلال التيارات اليمينية الحاكمة فيها.

بخلاف ذلك، غلب طابع الاعتدال المتفاوت على استجابات دول اوربا الغربية نحو الأزمة، وقد توافق ذلك مع التصور الداخلي الايجابي أو المختلط تجاه اللاجئين والمهاجرين، ومع طابعها الداخلي كمجتمعات علمانية وليبرالية ومتعددة الثقافات، ناهيك عن تجربتها الطويلة في التعايش مع المسلمين المقيمين فيها، وبتعبير وجيز، كشفت المواقف السياسية الاوروبية المتعارضة عن تناقضات اجتماعية أعمق بين دول الإتحاد، ويضل الموقف من المعايير الليبرالية نقطة بارزة في التعارض الاجتماعي بين شرق القارة وغربها.

قائمة المراجع

أ. باللغة العربية:

1. حشاني، ف.ز. (2017). مصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة.
2. رجب، إ. (2015)."الهوية المركبة ام المصلحة؟: محددات سلوك الفاعلين العنيفين من غير الدول في الشرق الاوسط". كراسات استراتيجية، العدد 255، المجلد 24.
3. ستافروبولو، م. (2016). "حماية اللاجئين في أوروبا :أحان الوقت لإجراء تعديل جذري؟"، نشرة الهجرة القسرية. العدد 51 (يناير).
4. شتايغمان، آ. ايكاردت، ف. فيرنر، ف. (2016). سياسة ترحيبية في ألمانيا الشرقية ما بعد الاشتراكية، نشرة الهجرة القسرية، العدد 51 (يناير).
5. منظمة العفو الدولية (2016). التصدي للازمة العالمية للاّجئين، من التملص عن المسؤولية إلى تقاسمها. مطبوعات منظمة العفو الدولية.

ب. باللغة الانجليزية:

1. Barnett, M. (1995). "Social Constructivism", in J. Baylis & S. Smith, (eds), International Relations Theory Today, Cambridge: Polity Press.
2. Behravesh, M. (2011). "The Relevance of Constructivism to Foreign Policy Analysis", e-International Relations, pp.1-7.
3. Brennen, E. J. (2017). National Identity and Refugee Policy: The Divide Between Sweden and Denmark, Thesis submitted to the Faculty of the College of Literature, Science, & Arts. University of Michigan.
4. European Commission, (2017). Report From the Commission to the E.P, The European Council, Thirteenth report on relocation and resettlement.
5. Connor, P. (2016)."Asylum seeker destinations: Germany again Europe's leading destination", pew research center.
6. Constant, A. F. & Zimmermann, K. F. (2013). Immigrants, Ethnic Identities and the Nation-State, in A. F. Constant, K. F. Zimmermann (eds), International Handbook on the Economics of Migration, Edward Elgar Cheltenham.
7. Flockhart, T. (2012)."Constructivism and Foreign Policy". In: S. Smith et al (eds), Foreign Policy: Theories, Actors, Cases. Oxford University Press.
8. Gessler ,T. (2017).The 2016 Referendum in Hangary, East European Quarterly 45(1-2), pp. 85-97.
9. Goździak E. M., Márton P. (2018). Where the Wild Things Are: Fear of Islam and the Anti-Refugee Rhetoric in Hungary and in Poland. Central and Eastern European Migration Review 7(2), pp.125-151.
10. Hamann, U. & Karakayali, S. (2016). Practicing Willkommenskulter: Migration and Solidarity in Germany, Intersections, East European Journal of Society and Politics 02 (4), pp.69-86.
11. Ivanova, D. (2017).Hungarian Security Policy and the Migrant Crisis (2015-2017), International conference KNOWLEDGE-BASED ORGANIZATION 23(1), pp.166-171.
12. Juran, S. (2017). A Profile of Germany's Refugee Populations, Population and Development Review. (March), pp.149-155.
13. Khan, S. (2007)."Realistic Group Conflict Theory." In F. Baumeister & K. D. Vohs (eds). Encyclopedia of Social Psychology, SAGE Publications,pp. 725-726.
14. Kratochwil, F. (1989). Rules, Norms, and Decisions On the Conditions of Practical and Legal Reasoning in International Relations and Domestic Affairs, Cambridge University Press.
15. Makarychev, A. (2018). Bordering and Identity-Making in Europe After the 2015 Refugee Crisis, Geopolitics, 23(4),pp. 747-753.
16. Nagy, B. (2016). Hungarian Asylum Law and Policy in 2015–2016: Securitization Instead of Loyal, German Law Journal 17(6), pp.1033-1081
17. Oltmer, J. (2017). "Germany and Global Refugees: A History of the Present," ifo DICE Report, ifo Institute - Leibniz Institute for Economic Research at the University of Munich 14(04), pp. 26-31.
18. Peltonen, H. (2017). A tale of two cognitions: The Evolution of Social Constructivism in International Relations, Revista Brasileira de Política Internacional 60(1), pp.1-18.
19. Pew Research Center. (2016). "Europeans Fear Wave of Refugees Will Mean More Terrorism, Fewer Jobs".

20. Piłat, A. Potkańska, D. (2017). Local responses to the refugee crisis in Poland. Reception and integration, Warsaw: Institute of Public Affairs.
21. Puschmann, P. Sundin, E. De Coninck, D. d'Haenens, L. (2019). "Migration and integration policy in Europe: Comparing Belgium and Sweden", in d'Haenens, L. Joris, W. and Heinderyckx F. (Eds), Images of Immigrants and Refugees in Western Europe, Leuven University Press.
22. Trauner1, F. Turton, J. (2017). "Welcome culture": the emergence and transformation of a public debate on migration, Austrian Journal of Political Science 46(1), pp.33-42.
23. Wendt, A. (1995). "Constructing International politics", International Security 20(1), pp.71-81.
24. ---------- (2003). Social theory of international politics, Cambridge university press.